

لجنة الاشغال العامة والنقل والطاقة والمياه ناقشت موضوع إستيراد النفط وأسعار المحروقات والمشتقات النفطية
الأربعاء 08 تموز 2026



عقدت لجنة الاشغال العامة والنقل والطاقة والمياه جلسة لها عند الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الأربعاء الواقع فيه 2026/7/8 برئاسة النائب سجيح عطية ومقرر اللجنة النائب محمد خواجه وكل من السادة النواب: إبراهيم منيمنة، حسين الحاج حسن، حسين جشي، سليم عون، طه ناجي، عبد الكريم كباره، جميل عبود، ملحم طوق، عبد العزيز الصمد، ملحم خلف، فادي كرم، زياد حواط، هاغوب تيرزيان، عدنان طرابلسي وقاسم هاشم.

كما حضر الجلسة:

- معالي وزير الطاقة والمياه: جو صدي
- مدير عام وزارة الاقتصاد والتجارة: محمد أبو حيدر
- المراقب الأول لدائرة المستودعات في المديرية العامة للجمارك: نقولا نصار
- رئيس إتحادات ونقابات النقل قطاع البري في لبنان: بسام طليس
- ممثل تجمع الشركات المستوردة للنفط: أحمد سليم رمضان
- نقيب أصحاب محطات المحروقات: جورج البراكس
- ممثل موزعي المحروقات: فادي أبو شقرا
- مستشار وزير الطاقة والمياه: بطرس حدشيتي

ناقشت اللجنة موضوع إستيراد النفط وأسعار المحروقات والمشتقات النفطية مع الجهات المعنية، على أن تتابع الموضوع في جلسة لاحقة.

اثر الجلسة قال النائب سجيح عطية:

"إجتمعنا اليوم كان حول موضوع الأسعار المضاعفة والتي ارتفعت بسرعة والتي تنخفض ببطء بخصوص أسعار النفط ومشتقاته وخصوصاً البنزين والمازوت وكان هناك احتجاج من المواطنين أنه

عندما ترتفع الأسعار عالمياً فهنا ترتفع بشكل سريع وعندما تنخفض تبقى الأسعار، وبعد التمعن مع أصحاب العلاقة بشكل مباشر من شركات التوزيع والمحطات والمستوردين وبحضور وزير الطاقة للتوضيح لماذا الأسعار لا تكون متناسبة حسب أسعار النفط العالمية فهناك سعر للبرميل الخام وهناك سعر لمشتقات النفط وبراميل الخام انخفضت نتيجة كثافة الإنتاج نتيجة الحرب التي حصلت انما المشتقات فصار فيها ضعف بالإنتاج واتضح من مدير عام الإقتصاد ان قيمة السلعة لها ثلاثة عوامل اساسية أولها كلفة السلعة والنقل والتأمين وبكل أسف ما زال النقل والتأمين على لبنان ما زال مرتفعاً".

أضاف: "دخلنا في تفاصيل الأسعار بدقة وكلفة تنكة البنزين تفاجأنا بأن هناك حوالي 8 إلى 9 دولارات تكون زيادة على تنكة البنزين مع الضريبة على القيمة المضافة واربعين بالمئة من قيمتها تذهب رسوماً إلى الناس وبالتالي هناك حوالي 550 الف تأخذها الدولة والدولة لم تفرج عن شيء للعسكر والموظفين وناشد بإسم الزملاء والناس التي تعاني والوعد الذي أعطي للعسكر، ان يتم دفع هذه المعاشات اي السبع معاشات بأسرع وقت ممكن لأنه تم اقتطاعهم وزادوهم على الناس لذلك نطالب الحكومة ان تحول هذه المعاشات إلى حين عقد جلسة تشريعية وبيت مجلس النواب ايضاً بالموضوع.